**أعلام المذهب الجبري، والحديث عن معتقدات الجهمية**

***بحث فى : بقية الفرق المنتسبه للاسلام***

***إعداد / أحمد عبد الحميد مهدى***

***قسم الدعوة وأصول الدين***

***كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية***

***شاه علم - ماليزيا***

[***ahmed.mahdey@mediu.ws***](mailto:ahmed.mahdey@mediu.ws)

**خلاصة هذا البحث فى :أعلام المذهب الجبري، والحديث عن معتقدات الجهمية**

**الكلمات الافتتاحيه : المذهب، الحديث، الجهميه**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة أعلام المذهب الجبري، والحديث عن معتقدات الجهمية**

* ***.عنوان المقالة***

- الجعد بن درهم:

نشأ الجعد في دمشق، وقيل: إنه كان من خراسان، وأنه كان من موالى بني مروان، وكانت له شخصية قوية؛ ولذلك اختير لأن يكون مؤدِّبًا ومربيًا لمروان بن محمد، أحد أمراء بني أمية، وآخر خلفائهم، وقد كان من قوة الشخصية، بحيث طبع مروان بن محمد بطباعه؛ حتى لقب مروان بمروان الجعدي.

ويذكر ابن تيمية، أن ما أصاب مروان بن محمد من مصائب ونكبات، وانقراض حكم بني أمية على يديه، إنما كان بسبب انتسابه للجعد بن درهم المعطِّل.

وكان الجعد بن درهم، يقطن دمشق، وأخذ ينشر فيها آراءه، التي منها: أن العبد لا اختيار له في الفعل، وأنه مجبور عليه، وأن الله تعالى هو الخالق لفعل العبد، والعبد كالريشة المعلقة في الهواء، تحركها الريح كيف تشاء، ومن آراءه: أنه ذهب إلى نفي الصفات عن الله تعالى؛ فكان يقول: "ما كلم الله موسى تكليمًا، ولا اتخذ الله إبراهيم خليلًا"، وأنه أظهر القول بخلق القرآن، وهذا القول قد أوغر صدور الأمويين عليه؛ فطلبوه، فهرب من دمشق، وذهب إلى الكوفة، وعاش بها؛ فلقيه الجهم بن صفوان، وأخذ عنه هذا القول.

وهناك في مدينة الكوفة، أخذ ينشر رأيه الذي آمن به: وهو نفي الصفات عن الله تعالى، والقول بالجبر، وعدم قدرة العبد على الفعل؛ ولكن والي الكوفة في ذلك الوقت -خالد بن عبد الله القسري- تلقى الأمر من خليفة المؤمنين -هشام بن عبد الملك- بقتل الجعد؛ فحبسه خالد ولم يقتله؛ فجاءه كتاب آخر من هشام بن عبد الملك، يؤكد فيه طلبه الأول بأن يقتله، وصادف ذلك أن جاء هذا الكتاب في أيام عيد الأضحى؛ فلما صلى خالد العيد، قام فخطب الناس، ثم قال في نهاية خطبته: انصرفوا وضحوا بضحاياكم -تقبل الله منا ومنكم- فإني اليوم أريد أن أضحي بالجعد بن درهم؛ فإنه يقول: "ما كلم الله موسى تكليمًا، ولا اتخذ الله إبراهيم خليلًا -تعالى الله عمَّا يقول علوًّا كبيرًا..."، ثم نزل وحز رأسه بالسكين في أصل المنبر.

وبهذا يكون الجعد، أول من نفى الصفات عن الله تعالى، وعنه انتشرت مقالة الجهمية، قال الذهبي، في (المغني): "الجعد بن درهم، ضال مضل، زعم أن الله تعالى، لم يتخذ إبراهيم خليلًا"، ويذكر ابن تيمية، في (الرسالة الحموية)، نصًّا يقول فيه: "أصل فشو البدع بعد القرون الثلاثة -وإن كان سمع أصلها في عصر التابعين- وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الإسلام، هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان؛ فنسبت إليه".

ويذكر أيضًا، أن أول من أظهر النفي للصفات والأفعال، هو الجعد بن درهم، معلم مروان بن محمد.

قال الإمام أحمد: "وكان يقال: إنه من أهل خراسان، وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات، والجعد بهذا، أول من نادى بالتعطيل، والتعطيل، اصطلاح خاص، وضعه السلف وصمًا للمعتزلة، ومن رأى رأيهم، ومعناه: إنكار الصفات القديمة القائمة بالذات؛ فالجعد من نفاة الصفات، وقد أداه القول بنفي الصفات عن الله تعالى، إلى القول بخلق القرآن، ومعنى ذلك: أنه ينكر كلام الله تعالى القديم.

2- جهم بن صفوان:

أما جهم بن صفوان؛ فقد ولد في فارس، وظهرت بدعته في ترمذ، وقتله سالم بن أحوز المازني بمرو، في آخر حكم بني أمية، سنة "مائة وثمان وعشرين" من الهجرة؛ فقد نشأ في سمرقند بخراسان، ثم قضى فترة من حياته الأولى في ترمذ، ويبدو أنه دخل الكوفة، وهناك التقى بالجعد بن درهم، وأخذ عنه مذهبه -وهو منهج التأويل- وعدم الاهتمام بعلم الحديث. يقول ابن حجر عنه: "وما علمته روى شيئًا، ولكنه زرع شرًّا عظيمًا، ثم رجع إلى ترمذ، وأخذ ينشر آراءه ويذيعها، وكان صاحب نظر وذكاء، وفكر وجدال".

مذهبه:

يتلخص مذهب جهم إجمالًا، في أنه كان يقول بالجبر، وينفي الاختيار عن العبد، كما كان يقول بنفي الصفات، ومذهب جهم هذا، يعتبر رد فعل لمذهبين ظهرت بذورهما في الدولة الإسلامية حينذاك:

أحدهما: مذهب الاختيار، الذي كان يدعو إليه غيلان الدمشقي؛ فقال جهم بالجبر.

ثانيهما: إثبات مقاتل بن سليمان، للصفات الإلهية إثباتًا يجعله في عداد المشبهة؛ فقال جهم بنفي الصفات.

ويروى عن أبي حنيفة، أنه قال: "أفرط جهم في نفي التشبيه، حتى قال: إنه تعالى ليس بشيء، وأفرط مقاتل، في معنى الإثبات، حتى جعله مثل خلقه".

وكما جادل جهم المشبهة والقدرية، جادل كذلك السمنية، أتباع أحد المذاهب الهندية؛ روى الإمام أحمد، أن جهم لقي بعض السمنية؛ فقالوا له: "نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك؛ فوافق على ذلك؛ فقالوا له: ألست تزعم أن لك إلهًا؟ قال: بلى؛ فقالوا له: فهل رؤي إلهك؟ قال: لا، أو قالوا: هل رأيت إلهك؟ قال: لا؛ فقالوا له: هل سمعت كلامه؟ قال: لا؛ فقالوا له: هل شممت له رائحة؟ قال: لا؛ قالوا: هل وجدت له حسًّا؟ قل: لا؛ فقالوا: هل وجدت له مجسًّا؟ قال: لا؛ فقالوا له: فما يدريك أنه إله؟ فقال لهم الجهم: ألستم تزعمون أن فيكم روحًا؟ قالوا: بلى؛ فقال لهم: هل رأيتم روحكم؟ قالوا: لا؛ فقال لهم: أسمعتم كلامها؟ قالوا: لا؛ قال: هل وجدتم لها حسًّا أو مجسًّا؟ قالوا: لا؛ قال: فكذلك الله؛ لا يرى له وجه، ولا يسمع له صوت، ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان؛ كذا زعم - تعالى الله عما يقول علوًّا كبيرًا.

يروي البخاري، في كتاب خلق أفعال العباد: "كان رجل من أهل مرو صديقًا للجهم، ثم قطعه وجفاه؛ فقيل له: لم جفوته؟ قال: جاء منهم ما لا يحتمل؛ قرأت يومًا آية كذا -نسيها يحيى- فقال: ما كان أظرف محمدًا! فاحتملتها، ثم قرأ سورة طه، فلما قرأ: {ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ} [طه: 5]، قال: أما والله لو وجدت سبيلًا إلى حكها لحككتها من المصحف؛ فاحتملتها، ثم قرأ سورة القصص؛ فلما انتهى إلى ذكر موسى، قال: ما هذا؟! ذكر قصة في موضع فلما يتمها، ثم ذكرها هاهنا فلم يتمها، ثم رمى بالمصحف من حجره برجليه؛ فوثبت عليه".

فهذا حال جهم؛ والظاهر أن مقالة الجهم، جاءت عن فساد نية، وسوء طوية؛ إذ أنه كان يوالي الحارث بن سريج، والحارث ترك المسلمين، ووالى الترك وناصرهم ضد المسلمين؛ هذا وإن كان الحارث رجع وتاب، ووقف عند حدود الكتاب والسنة، فلم يذكر هذا عن الجهم؛ بل استمر على أقواله الضالة، وهذا يفسر لنا مقالة المقريزي؛ فأورد على أهل الإسلام شكوكًا أثرت في الملة الإسلامية آثارًا قبيحة؛ تولد عنها بلاء كبير.

ومع ذلك كان ينتحل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، لعله يخفي من ورائه ضلالاته.

ومن عجائبه، أنه لما ظهرت مقالته بخراسان، وتبعه عليها ناس كثيرون، ترك الصلاة أربعين يومًا شكًّا في ربه، وكان ذلك لمناظرته قومًا من المشركين، يقال لهم: السمنية، من القائلين بالتناسخ، والقائلين بقدم العالم، وكانوا من فلاسفة الهند، الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسيات، قالوا له: ما هذا ربك الذي تعبده؟ هلا يُرى، أو يُشم، أو يُذاق، أو يُلمس؟ فقال: لا؛ فقالوا: هو معدوم؛ فبقي أربعين يومًا لا يعبد شيئًا، ثم لما خلا قلبه من المعبود، يؤلهه نقش الشيطان، اعتقادًا نحته فكره؛ فقال: "إنه الوجود المطلق، ونفى جميع الصفات، واتصل بالجعد بن درهم، وقد قيل: إن الجعد قد اتصل بالصابئة الفلاسفة من أهل حران، وأنه أيضًا أخذ شيئًا عن بعض اليهود المحرفين لدينهم".

وقد توفي الجهم، سنة "ثمان وعشرين ومائة" من الهجرة، والسبب في مقتله، أنه خرج مع الحارث بن سريج، في سنة "ثمان وعشرين ومائة" من الهجرة، على خلفاء بني أمية؛ فجاءه سالم بن أحوز أمير الشرطة، وجماعة من رؤوس الأجناد والأمراء، وطلبوا منه أن يكف لسانه ويده، وألا يفرق جماعة المسلمين، فأبى، وبرز ناحية عن الناس؛ ودعا نصر بن سيار- وكان نائب خراسان- إلى ما هو عليه من الدعوة، زعمًا، أي: إلى الكتاب والسنة، فامتنع نصر من موافقته؛ فاستمر هو على خروجه؛ فعند ذلك انتدب لقتاله جماعة من الجيوش، عن أمر نصر بن سيار فقصدوه؛ فحارب أصحابه دونه؛ فقتل منهم طائفة كثيرة، منهم الجهم بن صفوان، طعنه رجل في فيه فقتله.

ويقال: بل أسر الجهم، فأوقف بين يدي سالم بن أحوز؛ فأمر سالم بقتله؛ فقال جهم: إن لي أمانًا من أبيك؛ فقال سالم: ما كان له أن يؤمنك، ولو فعل ما أمنتك، ولو ملأت هذه الملاءة كواكب، وأنزلت عيسى ابن مريم، ما نجوت، والله لو كنت في بطني، لشققت بطني حتى أقتلك؛ وأمر ابن ميسر فقتله".

هذه بدعة جهم، التي ظهرت في أواخر عصر التابعين، من أوائل المائة الثانية، وقد حدثت بدعة الجهمية، وكان أول من أظهر ذلك، الجعد بن درهم، ومصدر مقالته، أنهم أثبتوا حدوث الأجسام بحدوث ما يستلزمها من الأعراض، وقالوا: الأجسام لا تنفك عن الأعراض، وما لا ينفك عن الحوادث، أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها، ثم إنهم تفرقوا عن هذا الأصل؛ فلما قالوا بامتناع دوام الحوادث في الماضي، عورضوا بالمستقبل؛ فطرد إمام هذا الأصل، وهو إمام الجهمية، الجهم بن صفوان، وأبو الهذيل العلاف، إمام المعتزلة، وقالا بامتناع دوام الحوادث في المستقبل والماضي، ثم إن جهمًا، قال: إذا كان الأمر كذلك، لزم فناء الجنة والنار.

ثم إن هؤلاء الجهمية، أصحاب هذا الأصل المبتدع، احتاجوا أن يلتزموا طرد هذا الأصل؛ فقالوا: إن الرب لا تقوم به الصفات ولا الأفعال، فإنها أعراض وحوادث، وهذه لا تقوم إلا بجسم والأجسام محدثة.

ومن ثم عرفت الجهمية بثلاثة أنقاط:

جهمية النسبة: نسبة إلى مؤسسها وحامل رايتها، الجهم بن صفون.

وعرفت باسم الجبرية: لقولهم: إن العبد مجبر في فعله، فلا يوصف بالاستطاعة، وأنه جزء من كل من هذه الجبرية.

وعرفوا أيضًا باسم المعطلة: لقولهم بتعطيل صفات الباري .

ولعل اللقب الوحيد الذي تتفرد به الجهمية وحدها، هو لقب الجبرية؛ أما الجهمية، فيطلق هذا اللقب عليهم، وعلى المعتزلة؛ وأما المعطلة، فيطلق عليهم، وعلى المعتزلة أيضًا، وقد علمت أن الجهمية، اعتقدت نفي صفات الله وقالت بالجبر، كما قالت به الجبرية، وزعموا أيضًا أن علم الله تعالى حادث؛ وقالوا: "لا يجوز أن يعلم الله الشيء قبل خلقه؛ لأنه لو علم ثم خلق أبقي علمه على ما كان أم لم يبقَ؟ فإن بقي فهو جهل؛ فإن العلم بأنه موجود، غير العلم بأنه ليس بقديم، وإذا ثبت حدوث العلم؛ فليس يخلو إما أن يحدث في ذات الله تعالى، وذلك يؤدي إلى التغير في ذاته، وان يكون محلًّا للحوادث، وإما أن يحدث في محل، فيكون المحل موصوفًا به لا الباري تعالى؛ فتعين أنه لا محل له، فأثبت علومًا حادثة بعدد الموجودات المعلومة.

وأما قول الجهم في الإيمان، قال: الإيمان: هو المعرفة بالله فقط، والكفر: هو الجهل بالله فقط؛ فمن أتى بالمعرفة، ثم جحد بلسانه، لم يكفر بجحده؛ لأن العلم والمعرفة، لا يزولان بالجحد؛ فهو مؤمن، قال: والإيمان لا يتبعض، أي: لا ينقسم إلى عقد، وقول، وعمل، قال: ولا يتفاضل أهله فيه؛ فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد؛ إذ المعارف لا تتفاضل؛ فعنده الإيمان لا يزيد، ولا ينقص، وبرأيه السابق، يعد من غلاة المرجئة.

وقال بفناء الجنة والنار وأهلهما، وأن الجنة والنار، غير مخلوقتين وستوجدان يوم القيامة، وقال بحدوث كلام الله تعالى -كما قالته القدرية- ولم يسمِّ الله تعالى متكلمًا؛ وأثبت خلق الكلام، فهو إذًا يقول بخلق القرآن -وقد سبق المعتزلة في هذا- ونفى رؤية الله تعالى بالأبصار في الدار الآخرة.

وقال بإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع، قال بإنكار أسماء الله تعالى وأفعاله؛ فقد كان تعالى في القدم بلا اسم ولا صفة، ويزعم أن الله تعالى يجعل خلقه عدمًا، ثم يقلبه وجودًا ثانيًا، وينكر الأرواح الخارجة عن الأبدان، وإنما قامت من بعض أعراض متعلقة بها، وقال: ليس لله حكمة، وإنما له مشيئة، ترجح بعض الأشياء على بعض.

كذلك في مذهب الجهم، خالف الأخبار المدونة الصحاح، عن رسول الله في صلاة الجمعة خلف كل بر وفاجر، قالوا: قد سقطت إمامة من فسق في أفعاله، وخرج من الإمامة، وخالفوا إجماع الصحابة، في تفضيل الخلفاء الأئمة الراشدين الأربعة المهديين: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي } وقال أكثرهم: نقف في ذلك، وكذا قالوا في عائشة < وعلى هذا؛ فقد ابتدعوا قولًا جديدًا في الصحابة، لم يقله أحد من الفرق الأخرى.

وعندهم أن نبوة نبينا قد انقطعت بموته، وأما قولهم في المسيح الدجال، فهو أن الدجال كل رجل خبيث، لا أنه رجل يظهر في آخر الزمان، كعلامة من علامات الساعة الكبرى، ومكتوب على جبهته كافر يقرؤها كل مؤمن، سيتبعه اليهود، وسيدعو الناس إلى الكفر، وسيقتله المسيح # كما جاء في الأحاديث الصحيحة، التي بلغت حد التواتر، وهذا من جرَّاء الجري وراء التأويل بلا حد ولا نهاية، وأنكر الجهم عذاب القبر، ومنكر ونكير، قال: أليس يقول تعالى: {ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ} [الدخان: 56].

كما أنكر جهم، أن ملك الموت يقبض الأرواح، وقال: أنه يرى أن النفوس تصعد لبارئها، حين يريد الله انتهاء حياة الشخص؛ فتتلقى الأمر من الله، وهذا ما تفسره الآية: {ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ} [السجدة: 11]، أي: كلمة الله الملقاة، وليس معنى ملك الموت هنا، ملك نورانيٌّ يظهر للإنسان بصورة ما حتى يتوفاه.

كما أنكر الشفاعة: أنكر أن قومًا يخرجون من النار، وحمله منطقه العقلي المتحجر، على إنكار الميزان الحسي الذي له كفتان، وقال: إنما هو ميزان معنوي، وكذا قال: لا صراط حقيقي، إنما هو صراط معنوي، وكذا: لا حافظيْن عن اليمين وعن الشمال على وجه الحقيقة؛ إنما صورة معنوية، وكذا لا حجب لله تعالى من نور؛ إنما هي معنويات... إلى آخر هذه الأكاذيب والترهات.

كما أنكر جهم، الاستواء على العرش، ولعله -من حسن الظن- أن يكون إنكار جهم، الاستواء الحسي المادي، وإلا من أنكر الاستواء على العرش فقد كفر؛ لأنه أنكر آيات من القرآن الكريم، وأنكر جهم، الكرسي -ولعله يقصد الكرسي المادي- كما أنكر أن الله بائن عن الخلق، ولا غير بائن، ولا فوقهم ولا تحتهم، ولا عن أيمانهم، ولا عن شمائلهم، وأنكر أن يكون لله وجه؛ وإنما هي إشارة مجازية لبقاء الله ودوامه؛ لقوله تعالى: {ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ } [القصص: 88]، كما أنكر تفسير القبضة، في قوله تعالى: { ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ } [الزمر: 67]، وأنكر تفسير اليمين: {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ} [الزمر: 67]، كذلك أنكر الساق، في قوله تعالى: {ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ} [القلم: 42]، وهكذا دواليك...

أنكر الجهم، بقية الصفات الخبرية، من اليد، والرجل، والمجيء، والنزول، والضحك، والقدم، والقرب، والحب، والكره، والرضا، والغضب، وذهب إلى تأويل ما سبق.

وأنكر أيضًا، الإسراء والرؤيا، ولعله يؤول الإسراء، بإسراء الروح، ويؤول الرؤيا، بأنها أحلام، ومهما يكن من أمر، فقد جمع الجهم آراء باطلة، وخلق فتنًا كثيرة، وخرق إجماع المسلمين في أكثر من أمر، والناظر في آرائه، يرى أنه يذكر الرأي، ولا يعبأ بمن خالفه كبيرًا أو صغيرًا، مما حمله على التعسف في التأويل؛ لدحض الآراء والأباطيل الواردة إليه من السمنية، والأديان المحرفة.

ورأي الجهمية في الصفات -كما هو واضح- أنه من الخطأ بمكان، وكان السلف الصالح } يشددون النكير على من أنكر الصفات؛ فقد علموا ما يراد بها وسكتوا؛ فاستراحوا وأراحوا، إلى أن ظهر الجعد بن درهم، بمقالته التي أخذها عنه الجهم، وبدأت هوة الخلاف تتسع بين المسلمين، إلى أن كفَّر بعضهم بعضًا، وقتل بعضهم بعضًا، وما مشكله خلق القرآن منا ببعيدة.

هذا؛ وقول الجهمية في الصفات، قريب من قول المعتزلة؛ فرغم أن الجهم وافق المعتزلة، على نفي الصفات الأزلية؛ إلا أنه قال: "لا يجوز أن يوصف الباري تعالى، بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقتضي تشبيهه؛ فنفى كونه حيًّا عالمًا، وأثبت كونه قادرًا فاعلًا خالقًا؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة، والفعل، والخلق.

يُعلم من هذا، أنه وصفه بأنه قادر، وموجد، وفاعل، وخالق، ومحيي، ومميت؛ لأن هذه الأوصاف، مختصة به وحده، وليس معنى أنه لا يصف الباري بها أنه ينكرها؛ كيف وقد جاء ذكرها صريحًا في كتاب الله تعالى؟! والظاهر أنه -كما يقول المعتزلة- هو عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، لا بعلم، وقدرة، وحياة؛ فهي صفات قديمة، ومعانٍ قائمة به. فهذا قولهم في الصفات القديمة.

أما الصفات الخبرية؛ فقد أولوها كلها وحملوها على المجاز، ومن قولهم فيها: أن الله لا شيء، وما من شيء، ولا في شيء، وزعموا أن الله شيء، وليس كالأشياء، ولا يقع عليه صفة، ولا معرفة، ولا توهم، ولا نور، ولا سمع، ولا بصر، ولا كلام، ولا تكلم، وأنكروا أن يكون الله سبحانه في السماء، وقالوا: لا يقال: إن الله بائن من الخلق، ولا غير بائن، ولا فوقهم، ولا تحتهم، ولا بين أيمانهم، ولا عن شمائلهم، ولا هو أعظم من بعوض، ولا فأر، ولا أصغر منها، ولا نقول: إن الله قوي ولا شديد، ولا حي، ولا مميت، ولا يغضب، ولا يرضى، ولا يسخط، ولا يُحِب، ولا يحَب، ولا يعجب، ولا يفرح، ولا يقبض، ولا يبسط، ولا يضع، ولا يرفع، وأن العباد لا يرون الله، ولا ينظرون إليه في الجنة، ولا في غيرها.

وقد بالغ الجهم، في التنزيه حتى نفى الصفات؛ وذلك لأنه رام الرد على المجسمة، والمشبهة، حتى خرج عن الصواب، وفرق إجماع المسلمين.

وفيما استدل الجهم، على نفي الصفات بحدوث الأعراض، ولزومها الأجسام، وامتناع حوادث لا أول لها على حدوث الأجسام، وقالوا: إن الرب لا تقوم به الصفات، ولا الأفعال؛ فإنها أعراض وحوادث، وهذه لا تقوم إلا بجسم، والأجسام محدثة.

وكلامهم هذا باطل، ويرد عليهم بأن: إثبات الصفات لا يؤدي إلى تشبيه الله تعالى بخلقه؛ فقد أثبت الله الصفات لنفسه، وأثبتها لغيره؛ كقوله تعالى: {ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ} [البقرة: 231]، وقال إخبارًا عن سيدنا يوسف #: {ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ } [يوسف: 55] وعلم المخلوق، يختلف عن علم الخالق، وقال عن نفسه سبحانه: {ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ} [الذاريات: 58].

ووصف جبريل # بأنه: {ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ} [التكوير: 20]، وقوة المخلوق لا تشبه قوة الخالق سبحانه؛ فلو كان إثبات الصفات يؤدي إلى التجسيم، ما أثبته تعالى لنفسه؛ لأن القاعدة العريضة التي ينبني عليها إثبات الصفات: قوله -جل شأنه- {ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧﭨ} [الشورى: 11].

ونذهب إلى أن إثبات كل الصفات لله تعالى، الواردة في القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، سواء كانت هذه الصفات عقلية أم خبرية، أي: ثبتت بالدليل النقلي والعقلي معًا، أو ثبتت بالدليل النقلي وحده - نقول: أن الله يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسول من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل نثبت له الأسماء والصفات، وننفي عنه مشابهة المخلوقات؛ فيكون إثباتًا منزهًا عن التشبيه، ونفيًا منزهًا عن التعطيل.

ويقوم إثبات الصفات للحق على أربعة أركان:

الأول: إثبات تلك الصفة.

الثاني: لا يتعدى بها اسمها الخاص الذي سماها الله به.

الثالث: عدم تشبيهها بما للمخلوق.

الرابع: أن العقل قد يئس من تعرف كنه الصفة وكيفيتها؛ لأنه لا يعلم الله إلا الله -لا يعلم كيف الله إلا الله- وهذا معنى قول السلف –رضوان الله عليهم-بلا كيف، أي: بلا كيف يعقله البشر؛ فإن من لا تعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف تعرف كيفية نعوته وصفاته؟! ولا يقدح ذلك في الإيمان بها.

والأدلة على إثبات الصفات، كبيرة وكثيرة، ومنها ما جاء في القرآن، وعلى لسان رسول الله والحس، والعقل، والقلب، وذلك له تفصيله في غير هذا الموضع بفضل الله -تبارك وتعالى.

ومن هنا يتبين، أن عدم إثبات الصفات يدل على عدم معرفة الله تعالى، وعدم محبته، وإساءة الظن بالله تعالى، وتكذيب كتاب الله، وتكذيب النبي محمد وإنكار ما أجمعت عليه الأمة؛ وهذا كله يؤكد بطلان ما عليه الجهمية، في قضية الأسماء والصفات، وكذلك بطلان ما هم عليه في بقية مبادئهم؛ سواء كان في قضية الإيمان، التي زعموا أنها مجرد المعرفة، فبنوا على ذلك أن إبليس يكون على رأس المؤمنين.

**المراجع والمصادر:**

1. **أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، 1389هـ**
2. **عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، الرياض، مكتبة الرشد، 1417هـ**
3. **الدكتور صابر بن عبد الرحمن طعيمة، دراسات في الفرق ، الرياض، مكتبة المعارف، 1408هـ**
4. **عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفَرْق بين الفِرَق ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المعرفة للطباعة والنشر، 1976م**
5. **محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1395هـ**
6. **علي سامي النشار، نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام ،القاهرة، دار المعارف، 1981م**
7. **عبد الرحمن عميرة، المذاهب المعاصرة وموقف الإسلام منه ، بيروت، دار الجيل، 1405 هـ**
8. **مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب ، الدار المصرية اللبنانية، 2004م**
9. **إحسان إلهي ظهير، القاديانية دراسات وتحليل ، الرياض، طبع ونشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، 1404هـ**
10. **أحمد محمود صبحي، في علم الكلام: دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين ، مؤسسة الثقافة الجماعية، 1982م**
11. **عبد القادر بن حبيب الله السندي، التصوف في ميزان البحث والتحقيق ، المدينة المنورة، مكتبة ابن القيم، 1410هـ**
12. **محمد عبد الهادي المصري، أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى ، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1409هـ**
13. **الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، إشراف ومراجعة: مانع الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1418هـ**